

مصر ألغت المحكمة الدستورية سلطة وزارة الداخلية في حق التظاهر، في الوقت الذي صدر فيه تقرير قضائي يؤكد مصرية جزيرتي تيران وصنافير وسط اتجاه لدراسة إلغاء اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة والرياض، في خطوات تتسمان بجرأة عاكست مشيئة الرئاسة

توصية بمصرية تيران وصنافير وبطلان قانون التظاهر

القضاء يعارض مشيئة السيسي

القاهرة - جلال خيرت

أعلنت المحكمة الدستورية بطلان مواد من قانون التظاهر، قبل أن يلي ذلك تقرير هيئة مفوضي الدولة أمس، بالتوصية ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية التي تنتقل بموجبها تبعية جزيرتي تيران وصنافير من السيادة المصرية إلى السعودية. بالنسبة إلى الحكم الأول بإبطال

لم تعترض السعودية على دخول الجزيرتين ضمن معاهدة «كامب ديفيد»

المحكمة مواد من قانون التظاهر لعدم دستوريتها، فإن القانون الذي أعدته وزارة الدفاع إبان تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب وزير الدفاع، جرى إصراره من طريق الحكومة ورئيس الجمهورية المؤقت آنذاك المستشار عدلي منصور. وسيدفع الحكم الصادر الحكومة إلى تعديل القانون الذي يقضي مئات الشباب فترة سجنهم بموجبها، كذلك ألغت المحكمة الدستورية سلطة وزارة

الداخلية في السماح بالتظاهرات، وهي خطوة وإن كانت لن تفرج عن المعتقلين على ذمة القضايا، إلا أنها ستلغي سلطاتها مستقبلاً على تنظيم التظاهرات، وهي صلاحيات واسعة مررت بالقانون الذي هدف إلى الحد من تظاهرات جماعة «الإخوان المسلمين» آنذاك ضد النظام. أما الخطوة الثانية، فجاءت يوم أمس، متوقعة من هيئة مفوضي الدولة في المحكمة الإدارية العليا التي أوصت في تقريرها ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية وبمصرية جزيرتي تيران وصنافير اللتين روج النظام لهما باعتبارهما جزيرتين سعوديتين «كانتا تخضعان للولاية المصرية لأسباب مرتبطة بأهميتهما الاستراتيجية وعدم وجود تجهيزات لدى القوات السعودية لتولي مهمة تامينهما».

وبرغم أن التقرير الذي قدم خلال جلسة الطعن على حكم البطلان الأول الصادر عن محكمة القضاء الإداري غير ملزم للمحكمة الإدارية العليا التي تنظر الطعن، فقد جرت العادة بتأييد المحكمة لتقرير هيئة المفوضين بأحكامها، في الوقت الذي ظل فيه محامي الحكومة متمسكاً

بسعودية الجزيرتين. وفي حال تأييد المحكمة بعد انتهاء المرافعات لحكم محكمة الدرجة الأولى ببطلان الاتفاقية باعتبارها مخالفة للدستور الذي ينص على عدم جواز التنازل عن أي قطعة من الأراضي المصرية، فإن القضاء الإداري وهو الجهة المختصة قانونياً ودستورياً، سيكون قد أصدر حكماً نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى، بينما تسعى الحكومة إلى إصرار الاتفاقية باللجوء للمحكمة الدستورية بسبب إصدار حكم من محكمة الأمور المستعجلة وهي جهة غير مختصة قانوناً بتأييد الاتفاقية. وقال تقرير مفوضي الدولة إن «من غير المنصور عقلاً أن تتنازل دولة عن سيادتها على جزء من إقليمها بمجرد اتفاق شفهي، لا تستطيع إثباته مستقبلاً»، مشيراً إلى أنه لا مجال للقول بما جاء في مذكرات الدفاع المقدمة من الحكومة المصرية من أن خروج الجزيرتين من الأراضي المصرية ودخولهما الإقليم السعودي «جاء نتيجة طريقة حساب خط الوسط في ترسيم الحدود، ما أدى إلى وقوع الجزيرتين في الجانب السعودي، إذ تناست الحكومة

المصرية أن تطبيق تلك الطريقة مرهون بعدم وجود اعتبارات أو ظروف خاصة تحول دون الأخذ بها، وأهم تلك الاعتبارات هي نظرية الظروف التاريخية، التي ثبتت حق

الدولة المصرية باستقرار سيادتها على الجزيرتين». وأضاف التقرير أن الثابت بالأوراق هو أن السعودية لم تعترض على ما ذكره مندوب مصر في

زيادة جديدة في أسعار المحروقات تمهيداً لتحريرها

وفي موازنة العام الماضي، خفضت الحكومة دعم البترول من 75 مليار جنيه إلى 51 مليار جنيه، وكانت تهدف إلى خفض الرقم إلى النصف في موازنة العام الحالي، لكن حتى الآن يبدو هذا صعباً في ظل ارتفاع

أسعار البترول. ويقود رئيس الحكومة تياراً يدعم وضع أسعار مختلفة للوقود بحسب نوع السيارة وقوتها والغرض من استخدامها بحيث يكون سعر الوقود حراً، ارتفاعاً وانخفاضاً، للسيارات الخصوصية الأكثر من «1600 سي سي» بالإضافة إلى سيارات السفارات والهيئات الدبلوماسية والسيارات السياحية، في مقابل تحديد حصة تختلف من محافظة إلى أخرى للمواطنين مالكي السيارات الخاصة وللميكروبيصات وسيارات النقل تضمن لها ساعات عمل يومية لا تزيد على عشر ساعات.

ويتوقع أن تلجأ الحكومة إلى عدد من النواب الداعمين لها لتمرير قرار زيادة أسعار المحروقات، بالتزامن مع إجراءات رفع الدعم التي بدأ البرلمان دراسة لياتها. اللافت أن رفع الأسعار سيتم أيضاً إلى الأدوية، في ثاني زيادة في أقل من ستة أشهر، إذ تعتبر الأدوية السلع الوحيدة المسعرة جريبياً، بينما قام عدد من الصيادلة برفع الأسعار بسبب زيادة الشركات لأسعار منتجاتها، خصوصاً مستحضرات التجميل التي لا تخضع للتسعير الإجباري.



يقود رئيس الحكومة تياراً يدعم وضع أسعار مختلفة للوقود بحسب نوع السيارة وقوتها والغرض من استخدامها (أ ف ب)

«أرامكو» السعودية عن تزويد مصر باحتياجاتها وتاجيل السداد، إذ سيتم الاتفاق مع شركات البترول على إتاحة أجل للسداد في المناقصات التي تقوم بشراء البترول منها في الأسواق العالمية.

سيتمدد رفع الأسعار إلى الأدوية في ثاني زيادة في أقل من ستة أشهر، إذ تعتبر الأدوية السلع الوحيدة المسعرة جريبياً، بينما قام عدد من الصيادلة برفع الأسعار بسبب زيادة الشركات لأسعار منتجاتها، خصوصاً مستحضرات التجميل التي لا تخضع للتسعير الإجباري.

قيمة الجنيه، علماً بأن التقدير الأولي لتحرير السعر كان لا يتجاوز 14 جنيهاً مقابل الدولار الواحد، بينما تجاوز 18 جنيهاً في معاملات البيع بعد ذلك. هذا فضلاً عن أن البرنامج الإصلاحى للحكومة الذي حصلت بموجبه على قرض من صندوق النقد الدولي يتضمن خفضاً لفاتورة الدعم الموجه للمواد البترولية، والذي تعترض الحكومة رفعه بحلول عام 2018 وفق خطة جرى البدء بتنفيذها قبل ثلاث سنوات تتضمن رفع الدعم عن الطاقة والكهرباء.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، فإن رئيس الوزراء، وهو وزير البترول السابق، شكل لجنة غير معلنة من أجل دراسة كيفية التعامل مع قرارات منظمة «أوبك» الأخيرة، والتي ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة على الحكومة، ودراسة جميع الاقتراحات، ومن بينها زيادة الأسعار على المواطنين، لأن الحكومة لن تستطيع تحمّل فارق فاتورة الدعم في موازنة العام الحالي التي تهدف إلى تقليص عجز الموازنة فيها عبر الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها أخيراً.

وستقوم اللجنة بمتابعة أسعار البترول عالمياً وإعداد تقرير بقيمة الرفع المتوقعة وطريقة التمهيد لها إعلامياً، فضلاً عن دراسة الآثار السلبية للقرار على الأسعار وكيفية احتواء آثارها على الأسر الأقل احتياجاً، مع دراسة تفعيل منظومة

تدرس الحكومة المصرية زيادات جديدة في أسعار المحروقات وتحرير سعرها على مراحل. وسط توقعات بأن تكون الزيادة الجديدة بنسبة 100% من الأسعار الحالية. في وقت تواصلت فيه أزمة نقص الدواء مع رفض الحكومة زيادة الأسعار. مثلما تطالب الشركات

القاهرة - الأخبار

لم يميز شهر واحد على تحريك الحكومة أسعار المحروقات بعد قرار تحرير سعر الصرف، حتى بدأت دراسة زيادة جديدة قد تصل إلى 100% قبل نهاية العام المالي الحالي، بسبب ارتفاع أسعار البترول عالمياً بعد اتفاق منظمة «أوبك» على تخفيض الإنتاج وارتفاع أسعار النفط لتتجاوز حاجز الـ50 دولاراً. وأعدت الحكومة في هذا الوقت موازنة الدولة على أساس 45 دولاراً وبسعر صرف 9 جنيهات للدولار الواحد، وهو السعر الذي قفز إلى الضعف تقريباً بعد تحرير سعر الصرف وترك حرية تحديد قيمة الجنيه أمام الدولار من دون تدخل من البنك المركزي. الحكومة حركت أسعار المحروقات مساء الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فور تحرير سعر الصرف، لتعويض الفارق من انخفاض